Distribution: Restricted | EB 2005/85/R.32 | 3 August 2005
Original: English | البند 17 (د) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6-8 سبتمبر/أيلول 2005

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها التسعين في 4-5 يوليو/تموز 2005، وتود أن تخطر المجلس التنفيذي بالمسائل التالية.

التقرير السنوي للجنة الإشراف في الصندوق

2 - لجنة الإشراف هي الهيئة المسؤولة في الصندوق عن تنسيق عمليات التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالمخالفات. وأنشئت لجنة الإشراف في مايو/أيار 2000، وتتألف عضويتها من نائب رئيس الصندوق رئيساً، والمستشار القانوني العام، ورئيس مكتب المراجعة الداخلية. وقد عززت اختصاصات اللجنة في يوليو/تموز 2003 عندما أقرت المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات في الأمم المتحدة/المؤسسات المالية الدولية، وطبقت الشرط الذي يقتضي أن تقدم اللجنة تقارير سنوية للموظفين عن السمات المهمة في الدعاوى التي تبحثها والإجراءات المتخذة بشأنها.

3 - وأصدرت لجنة الإشراف أول تقاريرها لموظفي الصندوق في يونيو/حزيران 2005 وتقاسمته مع لجنة مراجعة الحسابات في دورتها التسعين بغرض بيان مجموعة أنشطة الإشراف التي اضطلع بها الصندوق. وتناول التقرير جميع الدعاوى التي بحثتها اللجنة في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة وأبرز الدعاوى التي تناولتها خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2003. وتم إثبات أو تأكيد ما يقرب من نصف الشكاوى التي تلقتها لجنة الإشراف، وارتبطت أغلبية الدعاوى بسوء سلوك الموظفين و/أو المتعهدين، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون.

4 - كما تضمن التقرير عرضا للدروس المستفادة على النحو التالي:

- **الوقاية.** لاحظت لجنة الإشراف جوانب الضعف التي تعاني منها الرقابة في مجال الخبراء الاستشاريين والتوجيهات المتعلقة بالسلوك. وأحيطت اللجنة علماً بأن من المتوقع الانتهاء من مراجعة الرقابة على

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية

إدارة الخدمات الاستشارية في نهاية عام 2005. وسيتم تقديم توجيهات أخلاقية ملائمة في "مدونة قواعد السلوك" (الفصل الثامن من دليل إجراءات الموارد البشرية للصندوق) التي صدرت في يوليو/تموز 2005.

- **الكشف.** لا تُحال الادعاءات في بعض الحالات إلى لجنة الإشراف. وقد أحيطت اللجنة علماً بأن تقرير لجنة الإشراف قد صدر إلى موظفي الصندوق من خلال تقديم سلسلة من العروض على مستوى الشعب، مما كان له أثره الكبير في إذكاء وعي الموظفين بما يقع عليهم من التزام بإبلاغ لجنة الإشراف بالمخالفات الممكنة عند قيامهم بواجباتهم الرسمية.

- **التحقيق.** يستغرق إجراء تحقيق سليم وقتاً طويلاً. وقد أحيطت اللجنة علما بأن الإدارة تبحث اقتراحاً بتعزيز قدرة الصندوق على التحقيق بغرض الحد من الإرباك الداخلي الذي تسببه حتماً عملية التحقيق.

- **الجزاءات.** ينبغي إجراء تنظيم هيكلي ملائم لعملية منع الاستعانة بالمتعهدين المتعاملين مع المشروعات. وقد أحيطت اللجنة علماً بأن الصندوق سيطبق سياسة وعملية لمنع التعامل مع المتعهدين والخبراء الاستشاريين في جميع عملياته.

5 - ويسلط التقرير الضوء على التزام لجنة الإشراف بتوفير الحماية الكاملة من الانتقام أو الأعمال الانتقامية (للموظفين الذين يُبلغون لجنة الإشراف بحسن نية عن وقوع مخالفة ما) والاتهامات الكيدية (التي توجه للموظفين عن سوء قصد).

6 - وأحيطت اللجنة علماً بأهم مسارات العمل المزمعة في هذا الصدد. وتشمل تلك الإجراءات، بخلاف ما هو مبين أعلاه، إنشاء قناة على شبكة الانترنت للإبلاغ عن الادعاءات، وإعادة النظر في ترتيبات المؤسسات المتعاونة لتعزيز طريقة معالجة الادعاءات المتعلقة بالمشروعات وإضفاء صبغة رسمية عليها.

7 - وفيما يتعلق بالجزاءات، تقاسم عضو اللجنة من اليابان معلومات عن التدابير التي تطبقها حالياً وزارة الخارجية اليابانية، حيث يمنع المتعهدون أو الخبراء الاستشاريون اليابانيون الذين يثبت ارتكابهم لممارسات فاسدة من تقديم عطاءاتهم إلى مشروعات المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية لمدة عام واحد ويتم الإعلان عن أسماؤهم. وتحقيقا لمزيد من الشفافية، تنشر على الموقع الشبكي الرسمي أسماء المتعهدين اليابانيين الذي رست العقود عليهم في مشروعات المساعدة الإنمائية الرسمية.

8 - وتوافق الأمانة تماماً على أهمية الشفافية في هذه المسائل. وأحيطت اللجنة علماً بأن الجزاءات الداخلية المطبقة في الصندوق تتراوح بين التوبيخ والفصل دون سابق إنذار ووقف صرف الأموال المستحقة للموظف المتورط (الموظفين المتورطين) تعويضاً عن أي خسائر يتكبدها الصندوق. وقد تحال الدعاوى المتعلقة بالموظفين إلى السلطات الوطنية المختصة لاتخاذ الإجراء المناسب، ويجوز تعليق الحصانة الممنوحة لموظفي الصندوق. وفي الحالات التي لا تسفر فيها الإجراءات الجنائية عن رد الأموال التي يفقدها الصندوق، يتخذ الصندوق إجراءات مدنية للحصول ترضيه.

9 - وفيما يتعلق بتنفيذ عملية المنع من مزاولة العمل كجزاء ضد الأطراف الخارجية، يجب إيلاء المراعاة الواجبة لقوانين الإقليم الذي يقع فيه مقر الصندوق أو الذي تنفذ فيه عملياته. كما ينطوي المنع من مزاولة العمل على حق المتعهدين المشتبه بهم في الرد على الادعاءات قبل توقيع جزاءات عليهم.

10 - وينبغي على لجنة الإشراف أن تتصل بحكومات البلدان المتلقية في حالة الدعاوى المتعلقة بالمشروعات أو المنح.

11 - وطلبت اللجنة تقديم إيضاح بشأن المسائل التالية، وجاء رد الأمانة كما هو مبين أدناه:

- **ما هي أنواع المخالفات وكيف تفرق لجنة الإشراف بين المخالفة وعدم الكفاءة؟ وهل يعد سوء السلوك مخالفة في جميع الحالات؟** تتعلق معظم المخالفات بدعاوى مالية، ولكنها قد تشمل أيضا الحصول على هدايا بغير وجه حق. وتتضمن مدونة قواعد السلوك المشار إليها آنفا معلومات تبين جزئياً حدود ما ينبغي اعتباره سوء سلوك من الموظفين. على أنه بالنظر إلى أن بعض الدعاوى لا تندرج ضمن فئة واضحة، يركز التحقيق الأولي على معرفة الجهة المختصة القادرة بشكل أفضل على معالجة الشكوى المثارة، وهو ما يتطلب مزيدا من البحث.

- **ما هي التدابير التصحيحية المتخذة بالفعل حتى تاريخه؟** تم عرض تقرير لجنة الإشراف على موظفي الصندوق وهو ما ساعد كثيرا على زيادة الوعي بالمسائل والمسؤوليات الأساسية وكشف عن التحسينات المحتملة في الممارسات الحالية. ويتم التصدي بشتى السبل لجوانب الضعف في تدابير الرقابة التي ركز عليها تقرير لجنة الإشراف، وذلك من خلال التدابير الموضحة من قبل، وكما جاء أيضا في وثيقة سياسة مكافحة الفساد، ومن خلال أعمال المراجعة الداخلية المحددة (المتعلقة مثلا بالخبراء الاستشاريين)، ومن خلال أنشطة التوعية المحددة التي يجري التخطيط لها حاليا، وما إلى ذلك. ويمكن التخفيف من المخاطر المقترنة بمدراء البرامج القطرية الذين يعملون مع نفس البلدان على مدى سنوات كثيرة من خلال عملية المناوبة على الرغم من أنه ينبغي قياس ذلك بما قد ينطوي عليه من تدني مستوى الفعالية. وهناك حل آخر يتمثل في تكوين أفرقة قطرية للبعثات لا يقتصر أعضاؤها على مدراء البرامج القطرية والخبراء الاستشاريين، بل تشمل أيضا مستشارا قانونيا، وموظفا لإدارة القروض، وموظف توريد.

- **متى تعتبر الدعوى منتهية؟** قررت لجنة الإشراف أن يشمل تقريرها الأول جميع الدعاوى الجارية، على الرغم من أن الإجراءات المتخذة بشأن بعض تلك الدعاوى مازالت معلقة. بيد أن لجنة الإشراف (التي اختتمت أعمالها) لا تشترك عادة في تلك الإجراءات وإنما يتولى تنفيذها مكتب المراجعة الداخلية في شكل تقدير للضوابط.

- **هل تعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي؟** تم توزيع التقرير الأول للجنة الإشراف كوثيقة داخلية وتم تقاسمه مع لجنة مراجعة الحسابات لمساعدتها على تقدير فعالية آليات الإشراف الداخلي في الصندوق. ويجري بحث توسيع نطاق توزيع تقرير لجنة الإشراف في السنة المقبلة ليشمل الجمهور الأوسع من خلال الموقع الشبكي للصندوق.

- **ما هي التدابير المتخذة في حالة إخفاق المؤسسة المتعاونة في إرسال تقاريرها عن مراجعة حسابات المشروعات؟** وفقا لما تنص عليه الإجراءات التشغيلية لمراجعة حسابات المشروعات، "إذا ما تأخر تسليم تقرير مراجعة الحسابات لمدة 90 يوما من التاريخ المقرر المنصوص عليه، فإن وحدة القروض والمنح في مكتب المراجع المالي[1]، وبالتشاور مع الشعبة الإقليمية المعنية والمؤسسة المتعاونة، تؤكد عدم استلامها لتقرير المراجعة وتعد "إشعارا قانونيا" تخبر فيه الجهة المقترضة أن عدم استلامها لتقرير المراجعة في غضون 60 يوما سيترتب عليه تعليق الصرف من القرض، وإذا ما تأخر تقرير المراجعة لمدة 180 يوما عن التاريخ الأصلي المقرر له، ولم تقم الجهة المقترضة بالاستجابة للاتصالات السابقة بصورة مرضية، تقوم وحدة القروض والمنح في مكتب المراجع المالي، بالتشاور مع الشعبة الإقليمية المعنية والمؤسسة المتعاونة، بإعداد إخطار من رئيس الصندوق لتعليق الصرف من القرض... ويجب الحصول على موافقة مكتب المستشار القانوني على هذا الإخطار".

12 - وتساءلت اللجنة عن كيفية الربط بين تقرير لجنة الإشراف بمسودة وثيقة سياسة مكافحة الفساد التي عرضت على لجنة مراجعة الحسابات في مارس/آذار 2005. وتم الاتفاق على تقديم مزيد الإيضاح بشأن تلك الصلة إلى لجنة مراجعة الحسابات في دورتها المقبلة. ولذلك، اقترحت اللجنة أن تعرض عليها في دورتها المقبلة النسخة النهائية لوثيقة سياسة مكافحة الفساد إلى جانب تقرير لجنة الإشراف قبل عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

النظر في مذكرة المراجع الخارجي بشأن الإجراءات المحاسبية والرقابة الداخلية ورد رئيس الصندوق عليها

13 - يقدم المراجع الخارجي ملاحظاته على الإجراءات الرقابية والمحاسبية الداخلية خلال عملية المراجعة السنوية لحسابات الصندوق. ونوقشت مذكرة الرقابة الداخلية لعام 2004 جنبا إلى جنب مع ردود الرئيس عليها في حضور المراجع الخارجي.

14 - ولاحظ المراجع الخارجي التقدم الكبير المحرز في السنة السابقة. ولم ترد إلا توصية جديدة واحدة بشأن الأنشطة المحاسبية وقاعدة البيانات الخاصة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأقفلت سبع عشرة توصية من بين اثنتين وعشرين توصية من السنوات السابقة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى التقدم المحرز في برنامج التغيير الاستراتيجي. وأما البنود الخمسة المتبقية فتتعلق بالنظم المالية، والأموال النقدية والاستثمارات، والقروض والمنح، وتكنولوجيا المعلومات. وأثنت اللجنة على الأمانة لما أحرزته من تقدم في هذا المجال.

15 - ونوقشت بالتفصيل التوصيات المعلقة من السنوات السابقة على النحو التالي:

- تحسنت التقارير المالية تحسنا كبيرا خلال عام 2004. وفي عام 2005، قامت وحدة المحاسبة بعمليات إقفال شهرية منتظمة للحسابات، بما في ذلك عمليات التسوية والاستعراض، وأعدت تقارير فصلية عن كشوفات العوائد وكشوفات الموازنات منذ يونيو/حزيران من هذا العام. وقامت وحدة إدارة الأصول والخصوم بتوسيع نطاق نموذجها الوظيفي وباتت قادرة على تقدير ومحاكاة قوائم الموازنات وقوائم

[1] *وحدة إدارة القروض والمنح.*

العوائد المقبلة. وفيما يتعلق بتحليل الميزانية، يقدم مسؤولو الميزانية تقريرا عن تنفيذ برنامج العمل والميزانية في نهاية كل فصل؛

- ينبغي إضفاء صبغة رسمية على عملية التقييم الدوري لمصرف الإيداع والمستشار المالي؛
- ينبغي أن يعالج العمل الجاري في إعادة تنظيم أسلوب نظام القروض والمنح بعض صعوبات النظام التي حددها المراجع الخارجي في عام 2003؛
- لوحظت تحسينات ملموسة في رصد تقارير مراجعة حسابات المشروعات. بيد أن المراجع الخارجي أوصى بإجراء تحليل تفصيلي للتحفظات الواردة في التقارير لمتابعتها بانتظام. وردت الأمانة بأن الصندوق قد قطع شوطا كبيرا في هذا المضمار حيث بلغت نسبة تلقي التقارير 95% مقارنة بالمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأن وحدة إدارة القروض والمنح تتابع الشعب الإقليمية، والمؤسسات المتعاونة، والمشروعات/البرامج. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتحسينات الهائلة التي تحققت في هذا المجال، وشددت على ضرورة الأخذ بالدروس المستفادة من التقارير التي تتضمن تحفظات والبت فيما سيتخذ من تدابير بشأن المؤسسات المتعاونة في حال عدم امتثالها للمعايير المطلوبة لتقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات. وكانت اللجنة قد اقترحت ذلك في تقريرها الذي عرضته على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2004 عقب استعراض حالة تقارير مراجعة حسابات المشروعات لعام 2003؛
- سيتم النظر في التوصية المتعلقة باتخاذ إجراءات أكثر كفاءة وأمنا لإدارة البيانات من خلال الإجراء الجديد المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي من المنتظر الانطلاق في تنفيذه في يوليو/تموز 2005.

استعراض مهمة المراجعة الداخلية

16 - تستعرض لجنة مراجعة الحسابات خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية سنويا. وعُرض على لجنة مراجعة الحسابات تقرير عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية خلال عام 2004 بالإضافة إلى خطة عمله لعام 2005، والاستعراضات المتعلقة بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية وتوصيات شركة ماديسون لعام 2003.

17 - وفي عام 2004، تحول اهتمام مكتب المراجعة الداخلية من المراجعة الحسابية البحتة إلى أنواع من عمليات الاستعراض ذات الطابع الاستشاري. وفي عام 2005، ازداد عدد أيام العمل في أعمال التحقيق وبناء القدرات مقارنة بالسنة الفائتة. وبالنظر إلى أن بناء القدرات يكمن في تحديث المنهجيات والأدوات فقد عكف مكتب المراجعة الداخلية على تنقيح الدليل الخاص به وتنفيذ أداة لمراجعة الحسابات آليا.

18 - ولم يتغير التوجه الاستراتيجي لعام 2005 عما كان محددا في عام 2002، ويرتبط هذا التوجه بالإطار الاستراتيجي للصندوق 2002–2006 بقدر ما سيحققه من:

- ضمان زيادة تدفق المعلومات المرتدة المتسمة بالموضوعية وحسن التوقيت إلى الإدارة حول تنفيذ الأنشطة، وحول فعالية أساليب الأعمال الداخلية الداعمة لتنفيذ الأنشطة البرامجية؛

- تعزيز ثقافة المساءلة في الصندوق، ومساعدة الصندوق على تحديد المخاطر وإدارتها.

19- وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات مكتب المراجعة الداخلية، تحسن مستوى الأداء في مجالات الخدمات الإدارية، وإدارة القروض، والتمويل، وبرنامج التغيير الاستراتيجي، وذلك بفضل زيادة الدعم المقدم من دائرة الشؤون المالية والإدارية لتلك الأنشطة. وبذلت جهود أخرى لزيادة دعم سلامة الاستثمارات عن طريق حصر الاستثمارات المدعومة بأصول الفئة AAA.

20- ورداً على سؤال اللجنة عن توصيات مكتب المراجعة الداخلية الواردة في فئة "قيد التنفيذ"، أوضح مكتب المراجعة الداخلية أن جميع التوصيات المندرجة تحت تلك الفئة لا تنطوي على أي درجة خطيرة من الأهمية. ويعاد في بعض الأحيان ترتيب أولويات التوصيات بسبب تغير الأولويات المؤسسية والتعهدات المؤسسية. على أن جميع التوصيات ظلت مدرجة في القائمة لمتابعتها من مكتب المراجعة الداخلية، وجرى إضفاء اللمسات الأخيرة على العديد من المبادرات، لاسيما السياسات والإجراءات المنقحة للموارد البشرية التي ستفضي إلى التنفيذ الكامل لمجموعات كبيرة من التوصيات.

21- وفيما يتعلق ببرنامج الزيارات الميدانية الذي بدأ مكتب المراجعة الداخلية تنفيذه في عام 2004، لاحظت اللجنة أن تلك المبادرات ساعدت على بلورة فهم أفضل لأعمال المراجعة المطلوبة للمشروعات/البرامج وعمليات المنح. كما أثنت اللجنة على الأمانة لاتخاذها مبادرات أخرى، مثل تقدير مدى التزام الصندوق بالمبادئ التوجيهية للممارسات السليمة في مجال توريدات المشروعات/البرامج والإدارة المالية، وإجراء مراجعة لحسابات لجان الصندوق.

22- ورداً على أسئلة عن القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية، ذكرت الأمانة أنه قد تم إعداد تقارير عن وضع النقدية بالاستعانة بالنظم المالية ولكنها في حاجة إلى تحسين عملية تدفق البيانات.

مسائل أخرى

23- بناء على طلب رئيس لجنة مراجعة الحسابات، أعيد في هذه الدورة بحث بعض المسائل التي لم تكن قد حسمت، وهي كالتالي:

- مسؤولية الإدارة عن استعراض أتعاب المراجعة وتقديم توصية إلى اللجنة على غرار ما تنتهجه المؤسسات المالية الدولية الأخرى؛

- بخصوص تكلفة إدارة الحافظة، يتضمن الملحق الأول لهذه الوثيقة شرحاً تفصيلياً للزيادة/النقص في التكاليف المباشرة مقابل عائد الاستثمار من عام 2003 حتى عام 2004؛

- بخصوص عملية اختيار المستشار المالي، التزم الصندوق بعملية العطاءات التنافسية الدولية المنصوص عليها في إجراءات التوريد المعمول بها في الصندوق وذلك حرصاً على تحقيق الشفافية والموضوعية في المواصفات التقنية. وتم التفاوض على الأتعاب مباشرة مع المستشار المالي الذي وقع عليه الاختيار؛

- انتهى في فبراير/شباط 2005 سريان العقد المبرم مع المستشار المالي. وقام الصندوق بالتفاوض على إبرام عقد جديد للحصول على خدمات أفضل بتكلفة أقل. ويقدم البنك الدولي خدمات استشارية مالية إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي؛ ويحذو الصندوق حذوهما في هذا الاتجاه بغية الحصول على خدمات أفضل بأتعاب أقل مما كان يحصل عليه المستشار المالي السابق. والتقى ممثلو مكتب الخزانة في الصندوق بمسؤولين من البنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2004 ومايو/أيار 2005. وأثناء المفاوضات، رأت الإدارة أن أتعاب البنك الدولي مازالت مرتفعة ولذلك اقترحت تقليص الخدمات لخفض التكاليف الإجمالية. وسوف يبحث الصندوق مواصلة التعاقد مع البنك الدولي لفترة زمنية أخرى عن طريق تقدير الخدمات الاستشارية خلال الفترة الأولية التي ستستغرق سنة واحدة.

24- وإثناء الدورة الأخيرة التي عقدتها اللجنة في مارس/آذار 2005، طلب الأعضاء من المراجع الخارجي تقديم تعليقات خطية على الوثيقة المعنونة "الإشراف والرقابة الداخلية في الصندوق" (الوثيقة AC 2005/89/R.8). وعرضت على هذه الدورة تعليقات المراجع الخارجي إلى جانب رد مكتب المراجعة الداخلية (انظر الملحق الثاني).

الرسوم المباشرة على عائد الاستثمار، 2002-2004

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	2002	2003	2004	التغيير من عام 2003 إلى عام 2004		
				المبلغ	%	الشرح
عائد الحافظة العالمية ذات الفائدة الثابتة	1 700	1 953	2 211	258	%13	الفرق الناجم عن خطأ المدير في حساب الأتعاب للفترة 2000-2002 ويتحمل الصندوق المسؤولية القانونية عنه.
عائد الحافظة المتنوعة ذات الفائدة الثابتة	1 120	817	1 285	468	%57	ترجع الزيادة إلى إدخال رسوم الأداء (والتفوق المتوقع في الأداء).
الأوراق العالمية االمحمية من التضخم	0	218	686	468	%215	ترجع الزيادة إلى استكمال تمويل هذه الفئة من الأصول لمواءمتها مع تخصيص الأصول الذي أقرته اللجنة الاستشارية للاستثمار.
الأسهم	3 300	1 026	1 240	214	%21	نجمت الزيادة عن ارتفاع صافي قيمة الأصول جراء عودة النشاط إلى الأسواق. أجريت تصفية لتعرض الأسهم في مارس/آذار 2005.
الغطاء النقدي	100	0	0	0	%0	
مجموع رسوم الإدارة	**6 220**	**4 014**	**5 422**	**1 408**	**%35**	
الخدمات الأساسية [أ]	1 100	332	201	131-	%39-	أسفر تغيير جهة الإيداع عن تخفيض الرسوم.
تكاليف المعاملات [ب]	1 500	164	160	4-	%2-	أسفر تغيير جهة الإيداع عن تخفيض الرسوم.
الخدمات المساعدة [ج]	650	324	301	23-	%7-	أسفر تغيير جهة الإيداع عن تخفيض الرسوم.
مجموع رسوم الإيداع	**3 250**	**820**	**662**	**158-**	**%19-**	
المستشار المالي	200	0	250	250	%100	لم يقدم المستشار المالي أي خدمات خلال عام 2003. تم تعيين مستشار مالي جديد في عام 2004 مما أسفر عن زيادة بنسبة 100 في المائة. على أنه ينبغي ملاحظة أن تكلفة المستشار المالي في عام 2002 بلغت 200 000 دولار أمريكي.
المستشار القانوني والضريبي	100	105	119	14	%13	تقاسم التكاليف مع مكتب المستشار القانوني العام (أسفرت إعادة التفاوض بشأن العقود والمرتبات عن زيادة أقرها الرئيس).
موفر المعلومات المالية	200	200	200	0	%0	
خبراء استشاريون	100	60	60	0	%0	
النظم الحاسوبية	100	0	0	0	%0	
مجموع خدمات الاستشارات والمعلومات	**700**	**365**	**629**	**264**	**%72**	
مجموع الرسوم المباشرة	**10 170**	**5 199**	**6 713**	**1 514**	**%29**	
مجموع قيمة الحافظة	**2 093 993**	**2 356 921**	**2 559 975**	**203 054**	**%9**	
نسبة مجموع التكاليف المباشرة إلى مجموع قيمة الحافظة	%0.486	%0.221	%0.262	%0.041	%18.6	
إجمالي عائد الاستثمار	34 050	113 477	115 239	1 762	%2	
صافي عائد الاستثمار	26 186	107 962	108 662	700	%1	
نسبة مجموع التكاليف المباشرة إلى إجمالي عائد الاستثمار	**%30**	**%5**	**%6**	**%1**	% 20	

[أ] تشمل الرسوم الدائمة، والأصول المحفوظة، والمبالغ المدفوعة بدون تحفظات.

[ب] تشمل معاملات النقد الأجنبي والمشتقات والودائع الثابتة/البنود والمعاملات.

[ج] تشمل الامتثال والأداء.

الملحق الثاني

الإشراف والرقابة الداخلية في الصندوق (الوثيقة AC 2005/89/R.8)
التعليقات الخطية للمراجع الخارجي ورد مكتب المراجعة الداخلية

برايس ووترهاوس كوبرز: كما جاء في الوثيقة، فإن عملية التقدير لم تتضمن إجراء اختبارات جوهرية على الضوابط. وكمبدأ عام، تمثل مرحلة الاختبار عنصرا أساسيا في أي عملية لتقدير المخاطر وهو ما يساعد على التحقق من فهم المخاطر الكامنة والضوابط من خلال تصميم العمليات والضوابط. وتعد صياغة خطة اختبار مستوفاة ودقيقة، وإجراء تقييم لنتائج أنشطة الاختبار مهمة أساسية في عملية تقدير المخاطر.

مكتب المراجعة الداخلية: نحن نتفق مع برايس ووترهاوس كوبرز على أن تقدير المخاطر ينطوي على اختبار الضوابط الداخلية المحددة. وكما جاء في الوثيقة، فإننا نسعى إلى بلوغ تلك الغاية من خلال نهج تدريجي، وذلك بسبب الالتزامات الكثيرة التي تقع على الصندوق، لاسيما على دائرة الشؤون المالية والإدارية في عامي 2004 و2005. وسوف ينفذ تدريجياً وبطريقة عملية للغاية برنامج شامل لتقدير المخاطر باستعمال الأدوات والموارد القائمة. وسوف يقوم نهجنا خلال عام 2005 على أساس دمج وثائق تقدير الضوابط الداخلية الرفيعة المستوى المقدمة من شركة نوميريكا (Numerica) في نسخة محدثة من تقدير الضوابط لمكتب المراجعة الداخلية لعام 2003 (سيجري تنفيذ عملية التحديث جنبا إلى جنب مع عملية الميزنة والتخطيط الاستراتيجي للصندوق التي تشمل عناصر إدارة المخاطر) للخروج بوثيقة أشمل عن إطار الرقابة الداخلية في الصندوق. ومن المتوقع أن توفر تلك الخطوة تقديرا ملائما للضوابط الداخلية ضمن فئات المنظمة الدولية للمؤسسات العليا التي تشمل "بيئة الرقابة"، و"تقدير المخاطر"، و"الرصد"، و"الاتصال"، ولكنه لا يشمل الضوابط التي تندرج تحت "إجراءات الرقابة" التي ينبغي اختبارها من خلال إجراءات المراجعة. وكما هي الممارسة المطبقة بالفعل، سيبقى اختبار إجراءات الرقابة مجال التركيز الرئيسي لعمل مكتب المراجعة الداخلية. وتستند خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية ومنهجيته في المراجعة إلى المخاطر، وهو ما يكفل تضمين خطة عمل المكتب المجالات المحفوفة بأعلى مستويات المخاطر و/أو التي تشير التقييمات إلى ضعف ضوابطها الداخلية. ويتجلى هذا النهج المتبع في تخطيط عمليات المراجعة على أساس المخاطر من خلال الانطلاق بالفعل في مراجعة إدارة المشروعات الداخلية والمبادرات المؤسسية الواسعة.

برايس ووترهاوس كوبرز: النهج المبين في الصفحة 2 والمتمثل في "إدماج عنصر إدارة المخاطر في عمليات قرارات الإدارة في الصندوق بصورة تدريجية وبطريقة منظمة دون خلق هياكل ووظائف دائمة، بل بالاستفادة من الموارد، والأدوات، والممارسات القائمة"، يحمل في طياته تحليلا أوليا الهدف منه هو فهم الطريقة التي يفي بها الهيكل التنظيمي الحالي بالشروط التي تقتضيها "أفضل الممارسات" في عملية إدارة المخاطر؛ وتحديد الثغرات المحتملة التي ينبغي معالجتها. وحسب الوصف الذي جاء خلال الحلقة التدارسية التي قمنا بتنظيمها في 30 يونيو/حزيران 2003 حول إدارة المخاطر، فإن ذلك يمثل أيضا مهمة بالغة الأهمية في سياق تنفيذ عوامل النجاح الحاسمة اللازمة لفعالية عملية إدارة المخاطر، وهي التحديد الواضح، والتوثيق، والاتصال، وإجراءات التصعيد والالتزام الكامل من جانب الموظفين التنفيذيين، والهيكل العام للإدارة بتنفيذ عملية إدارة المخاطر.

مكتب المراجعة الداخلية: تعاملت شركة نوميريكا إلى حد كبير مع الحاجة إلى إجراء تقدير أولي للدرجة التي "يفي بها الهيكل التنظيمي الحالي بالشروط التي تقتضيها "أفضل الممارسات" في عملية إدارة المخاطر" وتحديد "الثغرات المحتملة

الملحق الثاني

التي ينبغي معالجتها" كما يتضح من هذا التقرير. وسيكون من أولويات هذا العام إجراء عملية تحقق/صقل لتقدير نوميريكا ذي الصلة بحيث يغطي تماما الجوانب التي لاحظتها عن حق برايس ووترهاوس كوبرز فيما يخص "التوثيق، والاتصال، وإجراءات التصعيد، والالتزام الكامل من جانب الموظفين التنفيذيين والهيكل العام للإدارة بتنفيذ عملية إدارة المخاطر".

برايس ووترهاوس كوبرز: كما هو مبين في الصفحة 3 من الوثيقة، صنف المستشارون الخارجيون مخاطر عدم تحديد وإدارة التهديدات وعدم تحقيق إنجازات بشأن الأولويات على أنها عالية جداً. ونحن ننظر إلى تحليل نتائج مراجعة إدارة المشروعات الداخلية والمبادرات المؤسسية الواسعة التي أطلقها مكتب المراجعة الخارجية (كما هو وارد في الفقرة 6) باعتباره عاملا مهما في فهم كيفية إدارة ورصد المبادرات الكبرى، ومن ثم تقدير الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات للتخفيف من المخاطر ذات الصلة.

مكتب المراجعة الداخلية: سوف نواكب برايس ووترهاوس كوبرز بالتقدم المحرز في عملية المراجعة.

برايس ووترهاوس كوبرز: نعتقد أنه لابد من إيلاء الاهتمام الملائم إلى تعليقات المستشارين الخارجيين عند صياغة أولويات خطة العمل ذات الصلة فيما يتعلق بالتقدير العام للمخاطر وجهود استعراض الرقابة.

مكتب المراجعة الداخلية: تشمل خطة عمل مكتب المراجعة الداخلية لعامي 2005 و2006 أنشطة لدعم مواصلة تطوير عملية إدارة المخاطر والاستفادة من النتائج التي خلصت إليها نوميريكا في توثيق إطار الرقابة الداخلية بغرض إجراء مزيد من الاختبار والمراجعة. على أن دور مكتب المراجعة الداخلية يقتصر على تنسيق الجهود، ولابد من تنفيذ عملية إدارة المخاطر في حدود موارد الصندوق ووقت الموظفين في جميع الشعب المعنية.